بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الصلوة سئل عن رجل مسافر مع قافلة لا يقفون للصلوة ولا يصلون الا في المنزل ويزلون بعد الظهر مرة وبعد المغرب اخرى وهو ان نزل وحده و توضأ وصلى تفوته القافلة فيخاف على نفسه وان ابى نزل لا يمكنه الصلوة على الدابة من غير وضوء اذ الوضوء لا تيسر عليها فهل يجوز له ان يقلد مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه في الجمع بين الظهرين والعشاءين فيقدم التي يخاف فوتها او يؤخرها فيصليها مع احتفاظه في الحط وتيممه بغبار ثوبه مع وجود الماء عنده فيصلي على الدابة موميا الى اي جهة قدر فان قلتم يجوز التقليد فهل يقلده في احكام الصلوة كلها واحكام الوضوء كلها والمياه ام في الجمع بين الصلاتين فقط فاجاب اذا كان الامر كما ذكر جاز لمن ابتلي ان يقلد الامام الشافعي اذ التقليد جايز كما علم وممن صرح بجواز ذلك من علمائنا المحقق الكمال ابن الهمام فقال في شرح الهداية ثم حقيقة الانتقال انما تتحقق في حكم خاصة قلد فيها وعمل بها والا بقوله قلدت ابا حنيفة مثلا فيما افتى به من المسايل والتزمت العمل به على الاجمال ليس حقيقة التقليد بل هو تعليق التقليد او وعده فان اراد والالتزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهد المعين بالزام نفسه ذلك قولا او دينة شرعا بل الدليل اقتضى العمل بقول المجتهد فيما احتاج اليه بقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون والسؤال انما تحقق عند طلب الحادثة المعينة وح اذا ثبت عنده قول المجتهد وجب عليه عمله به والثابت ان مثل هذه الزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص والا اخذا لانسان [illegible] كل مسئلة بقول مجتهد اخف عليه وانا لا ادري ما منع هذا من النقل فكون الانسان يتبع ما خف على نفسه من قول مجتهد مسوغ له الاخذ من الشرع [illegible] عليه وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن امته [illegible] وعقله يعتقد [illegible] لرمع وجود ما يعضده من الحديث الشريف ان الله عز ايحب [illegible] ان يحمل الانسان دينا واسخفا فالمذهب فهو مازم

وهذه كما يجيان نقل [illegible]

او تقليد في مسئلة [illegible] حيا وفي مرة اخرى شافعيا وقد نقل [illegible] المقصودي عالم المدينة في كتابه الموسوم بالعقد الفريد في احكام التقليد جواز التقليد عند ذوي المذاهب الاربعة مع شروط ذكرها عنهم ثم التيمم بغبار ثوبه او بتراب لو وجده مع وجود الماء لا يسوغ في مثل هذه المسئلة بل جواز ذلك في بعض مسايل محصورة ليست هذه منها واذا اراد التقليد فالظاهر انه انما يقلد في جمع الصلاتين لا غير دون الصلاة ودون احكام المياه اذ الحكم الثابت للضرورة يتقدر بقدرها كما في الاحكام الشرعية ليس هذا محل بسطها والله تعالى اعلم ظهر لي بعد التامل ان التقليد ينبغي ان يكون في الجمع بين الصلاتين واحكام المياه والوضوء والشروط ويجتنب ما يراه انه اثقل من الشروط فان الحنفي لا يشترط النية في الوضوء ولا يقول بنقض الطهارة بمس المراة فلو قلد الحنفي الشافعي في جمع الجمع بين الصلاتين لا غير وتوضأ بغير نية تكون صلاته باطلة عند الشافعي فلا يفيد التقليد بل الاولى ان يقلده في جمع الجمع مع مراعاة الشروط او نقول هذا مبني على انه هل العبرة باعتقاد الامام او المأموم فمن يقول باعتقاد المأموم لا يشترط التقليد في الشروط ومن قال العبرة باعتقاد الامام يشترط ان يقلد في الشروط ولم اقف على نص في عين المسئلة والمختار التقليد في الصلاة مع مراعاة شروطها والله تعالى اعلم بالصواب [illegible] الزكوة سئل عن رجل اجتمع عنده بعض مال مشكوك فيه هل يجب عليه زكاته اذا بلغ نصابا وحال عليه الحول ام لا وهل على تقدير وجوبه لم بالوجوب لوضاع ذلك المال بعد ان مضى [illegible] عليه سنون معدودة يعتبر وربما فاق مالكه بسبب ضياعه كيف يفعل به الاعوام الماضية الى حالته وجيب عليه مع فقره وضيق حاله فلو اقترض من عشرة دنانير مثلا وجمع قفيزين او ثلاثة فاعطاهم تلك الغرة [illegible] ما وجب عليه من الزكاة في السنين الماضية عن تلك الغلة فقبلوها [illegible] هم بعضهم بطريق الاستقراض فاخذ منهم ايا ها فاعطاه حالا غرة ثانية عن [illegible] الثاني فقبلوها منه اكثرهم اخذ منهم ثانيا مستقرضا منه ايا ها فانفا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)